قراءة في كتاب "الاسلام وأصول الحكم"

الأستاذة / نادية حساين

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم الفلسفة ـ جامعة الجزائر (2)

الملخص :

منذ بداية عصر النهضة العربية إلى يومنا هذا لم يشهد الفكر العربي الحديث ولا المعاصر كتاب أثار من الضجة واللغط والسجال السياسي والإيديولوجي مثلما أثار كتاب الإسلام وأصول الحكم لصاحبه علي عبد الرازق ـ إن ما طرحه كان يشكل تهديدا في نظر البعض لبنية الإسلام ـ ذلك أن الكتاب يعالج مسالة في غاية الأهمية والحساسية إلا وهي مسالة الخلافة أو الإمامة أو العلاقة بين ما هو ديني وسياسي ؟ وانتهى إلى نتيجة ماداها أن نظام الخلافة أو الإمامة لا أساس لها من الصحة ما هو إلا ضرب من ضروب السياسة والإسلام رسالة روحية مثله مثل المسيحية وبالتالي وجب إقامة الدولة والسياسة على أساس من التدبير العقلي.

إن ما طرحه علي عبد الرازق يكاد يكون فريد في نوعه ـ والسؤال الذي نود أن نطرحه هنا هو لماذا العودة إلى الإسلام وأصول الحكم ؟ هل لا يزال للكتاب أهمية راهنة أم انه مجرد وثيقة تاريخية لا غير؟

بعد أن مر على جدل فرح انطون ومحمد عبده أكثر من ربع القرن حول مسالة العلمانية بوصفها هنا أساس التقدم وأساس من أساسات النهضة عند فرح انطون[1] في حين برر محمد عبده عدم جدواها رافضا إياها من حيث أن الإسلام دين علماني أي في غنى عنها أي دين دنيوي ومن تم فهي لا تشكل جزءا من اختيارات النهضة، في هذا السياق المباشر اصدر علي عبد الرازق كتابه

الشهير الإسلام وأصول الحكم علما أن علي عبد الرازق لم ينطلق من اللاشيء بل كانت الساحة مملوءة بأفكار الطهطاوي واليازجي والبستاني ومحمد عبده ولطفي السيد وشبلي الشميل وفرح انطون وقاسم أمين، ممن اتخذوا العلم نبراسا لهم وعملوا جاهدين لمد جذوره في أرضية المجتمع العربي ونسيجه. من هنا يشكل علي عبد الرازق امتدادا واستمرارا لهؤلاء جميعا رغم انه يختلف عنهم في المنهج أي في عرض المشكلة بطريقة أخرى، لكن الجوهر هو واحد أن يعزز التقاليد الليبرالية السابقة، مع فتح أفق جديد من باب الكتابة والتنظير السياسي. أما الأسباب غير المباشرة التي دعت الضرورة إلى إصدار هذا الكتاب فيدخل في إطار الصراع السياسي الدائر آنذاك في مصر والعالم الإسلامي حول محاولة عودة الخلافة من جديد، بعد أن تم إلغاء منصب الخلافة في ذاته في 1924 والإطاحة بأخر الخلفاء من طرف مصطفى كامل أتاتورك.

وقد جاء الكتاب هنا في وقت كانت قد تبدلت فيه معطيات كثيرة على جميع الأصعدة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية والفكرية، سواء كانت في تركيا أو البلاد العربية أو العالم، في حين أصبح الفكر العلماني في تركيا وفي العالم العربي يفرض نفسه بقوة كبيرة ليحل محل التشريع الإسلامي في تنظيم شؤون المجتمع الدنيوية وفق النمط الغربي[2]. في ظل هذه الظروف ظهر كتاب علي عبد الرازق الإسلام وأصول الحكم ليوجه ضربة قاضية إلى فكرة الخلافة الإسلامية وينسف الكثير من المفاهيم السياسية الإسلامية عن السلطة الدينية في الإسلام ودورها في تنظيم حياة المجتمع وتقدمه.

يعترف علي عبد الرازق انه ألف هذا الكتاب بغرض الإجابة عن ماهية الخلافة وهل هي جزء من العقيدة الدينية وأصل من أصول الدين، والسؤال الثاني يعني أن نسترض من الأول وهو هل يصلح الإسلام أن يكون أو يشكل نظام حكم في العصر الحاضر.

إذ يذهب علي عبد الرازق بعيدا في هذا الاتجاه بل انه لم يقبل بالتوفيقية التي أسسها الطهطاوي، وهو في هذا يتفق مع قاسم أمين ولطفي السيد، إلا انه يتجاوزهما إلا أن الطريق هنا هو أن خطاب العلمانية يصدر من داخل المؤسسة الدينية، وهنا تكمن الخطورة .و هذا يذكرنا بلوثر وكلفن عندما كسرا أسوار الكنيسة من الداخل .

يدور الكتاب حول نقد ورفض نظام الخلافة وسلطة الخلافة وعدم جدواها كنظام إسلامي في الحكم ومن تم يبرهن على أن الخلافة ووظائف الحكم ومراكز الدولة جميعا ليست من الدين الإسلامي في شيء بل هي خطط دنيوية سياسية صرفة، لا شان للدين بها فهو لم يعرفها ولم ينكرها ولا أمر بها ولا نهى عنها، وإنما تركها لنا لنرجع فيها إلى إحكام العقل وتجارب الأمم[3]وقواعد السياسة . يعالج النص إذن موضوع الخلافة جوهرها وتطورها وهو بنابع في الخطورة أصول الحكم في الإسلام ويقيم تعارض في غاية الأهمية بين رسالة الوحي والفعل السياسي أو النشاط السياسي ويشرح علي عبد الرازق هذه الأفكار وينقدها. ويمكن في هذا الإطار تلخيص الأفكار الرئيسية التي جاءت في الكتاب وهي تتلخص في ثلاث قضايا : في الباب الأول : إن الخلافة ليست في الدين لا في كتاب الله ولا في سنة رسول الله، ولا في الإجماع ولا في الاستنباط العقلي، بل هي اجتهاد إذ ليست نظام ملزم للمسلمين إتباعها ويقول « بان كل ما جرى في أحاديث النبي عليه الصلاة والسلام في ذكر الإمامة والخلافة والبيعة لا يدل على شيء أكثر مما دل عليه المسيح حينما ذكر بعض الأحكام الشرعية عن حكومة قيصر»[4] ثم يعترف بان الخلافة قامت على القهر والغلبة، وأنها حرمت على علماء المسلمين الاشتغال بالعلم السياسي فليس من الحاجة إلى تلك الخلافة لأمور ديننا ولا أمور دنيانا، ولو شئنا لا قلنا أكثر في ذلك فإنها كانت (الخلافة) ولم تزل نكبة على الإسلام والمسلمين وينبوع شر وفساد . أما في الباب الثاني : فانه يحاول أن يهدم فكرة الحكومة في الإسلام

فلا يوجد نظام حكم في عهد النبي محمد لأنه لم يكن حاكما ولم تكن له وظائف سياسية فالذي نقل إلينا من أحاديث القضاء النبوي لا يبلغ أن يعطيك صورة بينة لذلك القضاء ،لا لما كان من نظام انه كان في نظام ثم يتساءل « هل جمع النبي محمد بين الرسالة والملك أم أن مهمته انحصرت كلها في الرسالة فقط ؟ وهل كان تأسيسية للمملكة الإسلامية وتصرفه في ذلك الجانب شيئا خارجا عن حدود رسالته أم كان جزءا مما بعثه الله وأوحى له ؟ [5] يجيب علي عبد الرازق بان قواعد الإسلام ومعنى الرسالة وروح التشريع لا تنكر بان يكون للرسول عمل خارج وظيفة الرسالة ثم يقارن بين ولاية الرسول وولاية الحاكم فيقول «أن ولاية المرسل على قومه ولاية روحية منشؤها إيمان القلب وخضوعه خضوع صادقا تاما ،يتبعه خضوع الجسم . ولاية الحاكم ولاية مادية تعتمد على إخضاع الجسم من غير أن يكون لها بالقلب اتصال »[6]ثم يطرح عبد الرزاق من جديد أسئلة في غاية الدقة فيتساءل هل « كان له صلى الله عليه وسلم صفة غير صفة الرسالة بها يصح أن يقال انه أسس فعلا أو شرع في تأسيس وحدة سياسية أم لا وهل كانت مظاهر الولاية التي نراها أحيانا في سيرة النبي عليه السلام مظاهر دولة سياسية ؟ أم مظاهر دولة رياسة دينية ؟ وهل كانت الوحدة التي قام على رأسها النبي عليه الصلاة والسلام وحدة حكومة ودولة ؟ أم وحدة دينية صورية لا سياسية ؟ وأخيرا هل كان صلى الله عليه وسلم رسولا فقط أم كان ملكا ورسولا ؟» [7]ثم يرد علي عبد الرازق على جملة هذه الأسئلة ليقول بان القران الكريم « صريح بأنه لم يكن محمد صلى الله عليه وسلم إلا رسولا خلت من قبله الرسل، ثم هو بعد ذلك لم يكن من عمله شيء غير إبلاغ رسالة الله تعالى إلى الناس وانه لم يكلف شيئا غير ذلك البلاغ وليس عليه أن يأخذ الناس بما جاءهم به ولا أن يحملهم عليه»[8].

وبذلك فان الحكومة والملك من أغراض الدنيا ولا دخل للرسول بها لان رياسته كانت دينية فقط وانتهت بموته . أما الباب الثالث والأخير فيناقش فيه

ما طبيعة الخلافة الإسلامية والحكومة الإسلامية من التاريخ أي على ارض الواقع فيقول بان الإسلام رسالة عالمية وليس دينا عربيا ولا دعوة عربية فالوحدة العربية زمن النبي لم تكن دعوة سياسية، وإنما وحدة الإيمان والمذهب الديني ومن جهة أخرى فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعين قبل موته خليفة على المسلمين وحاكم عليهم ولم يحد نظاما للشورى أو البيعة، وكل الذين تزعموا المسلمين من بعده بما فيهم الخلفاء الراشدون كانت زعامتهم مدنية أو سياسية وليست دينية على الإطلاق ـ إن أبا بكر كان أول من أطلق على نفسه لقب خليفة وأن بيعته كانت بيعة سياسية ملكية، وبالتالي فان النظام الذي حكم به هو اجتهاد دنيوي لا علاقة له بالدين، والدولة التي أقامها هي دولة عربية وليست إسلامية ومن هنا قيل للناس أن الخلافة مركز ديني وانه من ولي أمر المسلمين قد حل منهم في المقام الذي كان يحله الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم خروج السلاطين من بعد لهذا الخطأ يحاربوا الخارجين عليهم، وليتخذوا من الدين ذرعا يحمي عروشهم حتى افهموا الناس أن طاعة الأمة من طاعة الله وعصيانهم من عصيانه ـ ثم في الأخير يدعوا عبد الرازق إلى التحرر من هذا النظام الفاسد الذي جلب على المسلمين الخراب والويلات، وأن يهدموا ذلك النظام العتيق الذي ذلوا به واستكانوا إليه وأن يبنوا قواعد ملكهم ونظام حكومتهم على احدث ما أنتجت العقول البشرية ـ وامتن ما دلت تجارب الأمم على أن خير أصول الحكم، هنا نكون أمام دعوة صريحة ومباشرة لا لف ولا دوار فيها نحو خطاب علماني يتجاوز فيه كل الأطروحات[9] لان صاحبه هو شيخ من مشايخ الأزهر وهي مؤسسة عريقة في الدفاع عن الدين لا شك أن هذا الكتاب يبرهن أن الإسلام دين لا علاقة له بذلك النظام (الخلافة) ثم إن الإسلام يفصل بين الدين والدولة، وإن نظام الدين الخلافة هو أمر طارئ ودخيل على الإسلام ثم إن واحد من المعوقات التي تكبل عقول المسلمين وتشل إرادتهم، لذلك نرى عبد الرازق يدعوا إلى نبذ هذا القيد والأخذ بالقوانين الوضعية التي

تتماشى مع المستجدات الجديدة ـ في ظل هذا المناخ لم يكن من الممكن أن يمر هذا الكتاب وصاحبه دون عقاب، فهبت عاصفة من جميع الاتجاهات الدينية، السياسية، الاجتماعية المحافظة وأصبح الموضوع حديث العام والخاص في كل مكان ـ وفي الاتجاه المقابل قام التيار العلماني بكل ما يمكن للدفاع عن الكتاب وحماية حرية الفكر والتعبير، مما يعني أن صيغة التوازن التي أقامها الجيل الأول من وراء النهضة الطهطاوي ومحمد عبده قد انتهت ولم تعد صالحة الآن. طبعا لا نريد الدخول في تفاصيل الموضوع وردود الأفعال المؤيدة والمعارضة للكتاب لان لنا موقف متميز. يمكن أن نميز في الكتاب مستويين متمايزين المستوى الأول هو المستوى المعرفي أو اللحظة التاريخية والمستوى الثاني هو المستوى السياسي والإيديولوجي.

لا شك أن علي عبد الرازق قد ركز على تناقض في أطروحات الخطاب الديني أو المؤيدين لنظام الخلافة كنظام سياسي وديني يستوجب الشريعة الإسلامية واستطاع رفع الغطاء عن الخلفية السياسية والإيديولوجية لهذا الخطاب وحرمانه من امتلاكه وهيمنته على الحقيقة لكن في نفس الوقت وقع هو الأخر ضحية هذا المنهج الفقهي ذلك على المستوى المعرفي والتاريخي لم يكن مصيبا في ذلك لان الإسلام كدين قد نشا في ارتباطه التاريخي بالدولة وهذا الارتباط هو ارتباط تاريخي وليس وجودي أو منطقي[10] ثم إن علاقة الدين بالدنيا لم تكن علاقة انفصام ولا علاقة اندماج كلي بل هي علاقة غير متمايزة لما سيصير فيما بعد متمايزا. لهذا سهل على خصومه لنقد الكتاب وتفكيك بنيته الداخلية وهذه نقطة ضعف كبيرة في نص علي عبد الرازق.

أما على المستوى السياسي والإيديولوجي فان الكتاب يعد خطوة متقدمة جدا بغض النظر على المحتوى المعرفي والتاريخي، فهي خطوة امتداد لما سبقها بحيث تتم اللحظة الأولى لجدل فرح انطون مع عبده بطريقته الخاصة ويتجاوزهم من حيث انه يدافع علي عبد الرازق بوضوح كبير على دنيوية وتاريخية الفعل

السياسي في الإسلام كما يدافع على ضرورة المشاركة في انجازه بدون الالتفات إلى العقيدة الدينية وهو في هذا يسوق الأدلة على أن حكم الخلفاء الراشدين لم يكن حكم مقدس وقد وجد دائما من يخالفهم ويعارضهم من هنا مهد علي عبد الرازق بآرائه وأطروحاته السابقة الطريق لمزيد من النقد الجذري لكثير من جوانب الحياة الثقافية والسياسية والدينية ولم يعد هناك شيء مقدس ينائي عن النقد لهذا فهو قد فتح افقاً جديدا لم تعهده من قبل كما كان رائدا لكثير من الباحثين العلمانيين الذين تجرؤا على اقتحام عالم تراثية المقدس وهو في هذا يذكرنا بعصر التنوير الأوروبي في التعامل مع تراثهم الديني اللاهوتي السياسي وقد كان طه حسين واحد من القلائل الذين تابعوا خطى علي عبد الرازق رغم أن محنة علي عبد الرازق لم تكن قد فصل فيها بعد ولم يراعي مخاطر الوجهة التي سلكها وقد عزم على أن يخوض معركة مع دعاة التقليدين والمحافظين وأن يقتحم ما كان آنذاك من المقدسات التي لا يجوز الخوض فيها وأعني بذلك صدور كتاب في الأدب الجاهلي 1926 وهو يتقاسم هموم وانشغال علي عبد الرازق في نقد بنية الفكر الديني الإسلامي وتراثه غير أن طه حسين هذه المرة بغوص في العمق مما كان أعمق الأثر في الفكر العربي المعاصر[11].

الهوامش

(1)- فرح انطون : ابن رشد وفلسفته، دار الطليعة ،بيروت، ط (1) ،1 198 ص 18

(2)- انظر في ذلك ألبرت حوراني : الفكر العربي في عصر النهضة، ترجمة كريم زعقول، دار النهار، بيروت ،ص. 197

(3)- علي عبد الرازق : الإسلام وأصول الحكم مع دراسة وثائقية لمحمد عمارة(المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2، 7 9 1،) ص 5 3 1 .

(4)- المرجع السابق، ص 9 1.

(5)- المرجع السابق ،ص2 4 ،55.

(6)- المرجع السابق، ص9 6 .

(7)- المرجع السابق ،ص 96 - 71.

(8)- المرجع السابق، ص3 7.

(9)- الطيب تيزيني : من التراث إلى الثورة الجزء الأول، دار دمشق، 1979 ، ص20.

(10)- عادل ضاهر : الأسس الفلسفية للعلمانية ،دار الساقي، ط (2) 1998، ص72.

(11)- محمد كامل ضاهر : الصراع بين التيارين الديني والعلماني، دار البيروني، بدون طبعة وبدون تاريخ، ص 272.